نظرًا لأهمية وجود خطة لعمل الهيئة

الدلال لوزير العدل: ما إجراءات «نزاهة» لإعداد استراتيجية مكافحة الفساد

وجه النائب محمد الدلال سؤالًا إلى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.فهد العفاسي عن إجراءات (نزاهة) لإعداد استراتيجية مكافحة الفساد وعن الكويتيين الذين ساهموا في إعداد الاستراتيجية من المؤسسات أو الجهات أو الأفراد.

ونص السؤال على ما يلي:

من أهم ما نص عليه قانون هيئة مكافحة الفساد منذ صدوره الأول في عام 2012 هو قيام الهيئة العامة لمكافحة الفساد بإصدار استراتيجية خاصة لمكافحة الفساد ومؤخرًا صدرت حسب ما تناقلته وسائل الإعلام الاستراتيجية التي نادى بها القانون بعد تأخر وصل إلى 6 سنوات تقريبًا ونظرًا لأهمية وجود خطة أو استراتيجية لعمل الهيئة بعد ما مرت به الهيئة منه من صعوبات وعقبات داخلية بشأن خلافات وصراعات قيادة الهيئة ومجلس أمنائها وخاصة في قدرتها على تفعيل القانون ومواجهة الفساد والذي انعكس في نتائج الكويت المتأخرة في المؤشرات العالمية لمكافحة الفساد

يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 - ما إجراءات هيئة مكافحة الفساد لأعداد الاستراتيجية ومن قام فعليًا بإعداد بيانات ووثائق الاستراتيجية، ومن هم الأطراف الكويتيون الذين ساهموا في إعداد الاستراتيجية من المؤسسات أو الجهات أو الأفراد؟

2 - يرجى موافاتي بقائمة الأطراف التي تم أخذ رأيها في الاستراتيجية قبل اعتمادها وهل تم أخذ رأي أي من لجان أو أعضاء مجلس الأمة في إعداد مسودة الاستراتيجية، وهل أخذ الرأي لأي من الأطراف كان بناء على آلية أو خطوات محددة من عدمه مع رجاء موافاتي بتلك الأسس أو الآليات.

3 - يرجى موافاتي بنسخة من العقود أو الاتفاقيات مع الجهات الأجنبية أو المحلية التي تم الاتفاق معها لإعداد الاستراتيجية مع رجاء موافاتي بالقيمة المالية للعقود التي أنفقت لإعداد الاستراتيجية.

4 - يرجى موافاتي بالاتفاقيات أو العقود المبرمة التي تمت أو التي هي قيد الاتفاق بشأن الاستفادة بخبرات محلية أو أجنبية لتنفيذ أهداف ومبادئ ومحاور الاستراتيجية مع ذكر خبرات تلك الجهات أو الأطراف، وموافاتي بالقيمة المالية للعقود التي تم الاتفاق عليه في هذا الشأن أو مفترض أن يتم الاتفاق عليها مستقبلًا لتنفيذ الاتفاقية.

5 - ما خطوات وتوجهات الهيئة العامة لمكافحة الفساد في تكليف ودعم وجود تفاعل الكويتيين من العاملين الهيئة أو من الخبرات الكويتية خارج الهيئة لإدارة تنفيذ الاستراتيجية وتفعيلها مع بيان عدد الكويتيين ومؤهلاتهم المناطة بهم إدارة الاستراتيجية وتنفيذها.

6 - واجهت الهيئة العامة لمكافحة الفساد في مراحل سابقة مشاكل داخلية تتعلق بالخلاف والصراع القائم بين قيادة الهيئة العامة لمكافحة الفساد ومجلس أمنائها التي أكدها تقرير لجنة تقصي الحقائق الصادر في عام 2017، ونظرًا لأهمية استقرار الهيئة واستقرار العمل بها لإنجاز الاستراتيجية، لذا يرجى إفادتنا بالخطوات العملية لوزير العدل بشأن ما انتهى إليه تقرير لجنة تقصي الحقائق المذكور.

محمد الدلال

الغانم هنأ نظراءه في استراليا والهند بالعيد الوطني لبلادهم

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في استراليا توني سميث ورئيس مجلس الشيوخ سكوت ريان بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

وبعث الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيسة المجلس الأدنى للبرلمان «لوك سابها» في جمهورية الهند سوميترا ماهاجان ورئيسة المجلس الأعلى للبرلمان «راجيا سابها» فنكيا نايدو بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

دعت الجميع الى تحري الدقة وعدم الانصياع للشائعات

أمانة مجلس الأمة: الطلب النيابي الذي تم تداوله بمواقع التواصل «مزور»

أمانة المجلس تنفي صحة الطلب المتداول بمواقع التواصل

نفت الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي نفيا قاطعا الطلب النيابي المزور الذي تم تداوله في بعض مواقع التواصل الاجتماعي حول تقديم عدد من النواب طلبا لتشكيل لجنة تحقيق بشأن حادثة تتعلق بإحدى الإعلاميات الكويتيات.

وأكدت الأمانة العامة في بيان صحفي عدم صحة الطلب المتداول مبينة انه غير حقيقي وتم عمله بشكل مزيف و هو عار تماما عن الصحة

ودعت الأمانة العامة الجميع الى تحري الدقة وعدم الانصياع للشائعات التي من شأنها الزج ببعض الاسماء والمساس بأعراضهم و بكراماتهم.

طالب بتزويدة بكشف بأعداد الحالات التي منحت الموافقة منذ الأول من يناير 2018

الخنفور يسأل الحمود عن عدد طلبات العلاج بالخارج المقدمة إلى «الصحة»

وجه النائب سعد الخنفور سؤالًا إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود قال في مقدمته: في ظل زيادة أعداد المصابين بالأمراض الخطيرة بين المواطنين والتي تحتاج إلى العلاج في الخارج نظرًا لعدم توافر الإمكانيات اللازمة لعلاجها في المستشفيات الحكومية خاصة مع تدهور الخدمات الصحية في البلاد.

وطالب فيه تزويده وإفادته بالآتي:

1 - كشف بأعداد طلبات العلاج بالخارج المقدمة للجنة منذ الأول من يناير 2018 وحتى تاريخ ورود السؤال؟ مع تحديد نوع المرض وعدد المصابين به؟

2 - كشف بأعداد الحالات التي منحت الموافقة على العلاج بالخارج بوزارة الصحة منذ الأول من يناير 2018 حتى تاريخ ورود السؤال؟ مع تحديد نوع المرض وعدد المصابين به والدول التي ابتعث إليها وعدد المرضى المبتعثين في كل دولة، مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

3 - كشف بأعداد طلبات العلاج بالخارج المرفوضة خلال ذات الفترة ونوع الأمراض التي رفض إرسالها للعلاج في الخارج وأسباب الرفض مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

4 - هل هناك عقود موقعة بين وزارة الصحة والجهات الرسمية في دول الابتعاث للعلاج على أراضيها؟ وهل تم أخذ رأي الجهات الرقابية مثل ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية قبل توقيع العقود وهل تم التوقيع بالأمر المباشر أم عبر ممارسة؟ مع إرفاق نسخة من تلك العقود إن وجدت.

5 - هل يتم الابتعاث عن طريق شركات خاصة كويتية تقوم بدور الوسيط باعتبارها وكيلة للمستشفيات الأجنبية؟ وهل وقعت العقود مع الشركات الوسيطة عن طريق الأمر المباشر أم عن طريق الممارسة؟ وهل جددت تلك العقود؟

وهل أخذ رأي الجهات الرقابية مثل ديوان المحاسبة والجهاز المركزي للمناقصات قبل التوقيع والتجديد؟ مع تزويدي بجميع المستندات الدالة على ذلك.

6 - نسخة من اللوائح والقرارات التي تنظم عملية الابتعاث للعلاج بالخارج

سعد الخنفور

42 تقريرًا و11 شكوى وعريضة و3 رسائل واردة على جدول الأعمال

تعديلات «الصحة النفسية» ودمج «إعادة الهيكلة والقوى العاملة» يتصدران الجلسة المقبلة

يتضمن جدول أعمال الجلستين العادية والتكميلية لمجلس الأمة يومي الأربعاء والخميس المقبلين 13 بندًا تشمل 42 تقريرًا للجان البرلمانية.

ومن بين تلك التقارير تقرير اللجنة الصحية بشأن التعديلات على مشروع قانون الصحة النفسية والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى، وتقرير لجنة الأولويات بشأن تكليف المجلس للجنة متابعة اللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة من المجلس.

وتتضمن التقارير أيضًا تقرير اللجنة الصحية عن قرار دمج برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة بالهيئة العامة للقوى العاملة. ويشمل جدول الأعمال 3 اقتراحات بقرار تشمل الطلب من المحكمة الدستورية تفسير بعض مواد الدستور، و3 رسائل واردة، و7 شكاوى و4 عرائض.

ويناقش المجلس كتابًا موجهًا من وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بشأن موافقة مجلس الأمة على التوصية المقدمة من بعض الأعضاء بشأن موضوعات تخص هيئة مكافحة الفساد.

كما يواصل المجلس النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثالث.

وفيما يلي تفصيل جدول الأعمال

البند الأول: التصديق على المضبطتين التاليتين:

*(1/1411) بتاريخ 08/01/2019م.

*(1/1411/ب) بتاريخ 09/01/2019م.

البند الثاني:

أولًا: كشف الأوراق والرسائل الواردة:

- رسالة من رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب خالد الشطي يطلب فيها سحب تقرير اللجنة رقم (60) والمدرج على جدول أعمال المجلس بشأن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (42) لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم، على أن تقدم اللجنة تقريرًا جديدًا بجميع التعديلات المقترحة على القانون المشار إليه وذلك عملًا بالمادة (59) من اللائحة الداخلية.

2 - رسالة من النائب رياض العدساني يطلب فيها تحويل تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج فحص ومراجعة تنفيذ ميزانية مجلس الوزراء للفترة من 1 يناير 2016 لغاية 31 مايو 2018 إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي.

3 - رسالة من النائب يوسف الفضالة يطلب فيها تكليف لجنة المرافق العامة التحقيق بأسباب استمرار قرار الحكومة بهدم وإزالة مجمع الصوابر السكني رغم معارضة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لهذا القرار بالاتفاق مع إدارة أملاك الدولة، على أن يعرض تقرير اللجنة في هذا الشأن على المجلس خلال شهرين من تاريخ التكليف.

ثانيًا: كشف العرائض والشكاوى:

-1 عريضة رقم (361) ضد وزارة المواصلات بشأن الضرر الواقع على فريق عمل من موظفي قطاع الشؤون المالية جراء عدم صرف مستحقاتهم المالية رغم إنجازهم المهام الموكلة إليهم.

2 - شكوى رقم (362) ضد وزارة الأشغال العامة بشأن الضرر الواقع على أحد مرتادي الطرق جراء المطبات والأرصفة غير المطلية وارتفاعاتها غير المناسبة.

3 - عريضة رقم (363) ضد مؤسسة الموانئ الكويتية بشأن الضرر الواقع على موظفي المؤسسة جراء عدم توفير بعض المستحقات المالية والمتطلبات الوظيفية لهم.

4 - شكوى رقم (364) ضد مركز الخوارزمي للتدريب على تقنية المعلومات التابع لجامعة الكويت بشأن الضرر الواقع على موظف جراء صدور قرار بحرمانه من جميع الدورات الخاصة بالمركز.

5 - عريضة رقم (366) ضد مجلس الخدمة المدنية بشأن الضرر الواقع على مجموعة من موظفي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب جراء عدم استثناء المتقاعدين منهم من ذوي الإعاقة أو المكلفين برعاية معاق من شرط مدة الخدمة لاستحقاق مكافأة نهاية الخدمة.

6 - شكوى رقم (367) ضد وزارة التعليم العالي بشأن الضرر الواقع على مواطنة جراء المماطلة في إجراءات اعتماد شهادة الماجستير.

7 - شكوى رقم (368) ضد وزارة الداخلية بشأن الضرر الواقع على كبير مهندسين جراء عدم إنصافه في تقييمه السنوي وتخطيه في الترقية لمنصب مساعد مدير.

8 - شكوى رقم (369) ضد برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بشأن الضرر الواقع على موظفة في القطاع الخاص جراء احتساب مديونية غير صحيحة عليها مقابل فترة استكمال دراستها الجامعية.

9 - عريضة رقم (370) ضد الإدارة العامة للإطفاء بشأن الضرر الواقع على مجموعة من رجال الإطفاء جراء تعديل القرار المنظم لشروط ترقية ضباط صف الإطفاء.

10 - شكوى رقم (371) ضد وزارة الصحة بشأن الضرر الواقع على معاق جراء تكرار رفض لجان إدارة العلاج بالخارج طلبه.

11 - شكوى رقم (372) ضد وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن الضرر الواقع على أحد أعضاء الجمعية العمومية لرابطة الاجتماعيين جراء استمرار مخالفة مجلس إدارة الرابطة لأحكام قانون جمعيات النفع العام والنظام الأساسي للرابطة.

مجلس الأمة يناقش قوانين هامة في جلسة المقبلة

البند الثالث: الأسئلة

(وتنظر حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور الموزع مع جدول أعمال الجلسة)

البند الرابع: الإحالات (حسب ما هو وارد في الكشوف المرفقة)

البند الخامس:

التقرير السابع والثلاثون التكميلي للتقرير السادس والثلاثين التكميلي (للتقرير السادس والثلاثين التكميلي للتقرير 113) للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع القانون بشأن الصحة النفسية والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 08/01/2019م، والتعديلات المقدمة عليه.

التقرير الثالث التكميلي للتقرير الثاني للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن التعديلات المقدمة من السادة الأعضاء على الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976م والقانون رقم (110) لسنة 2014 بتقرير مكافأة مالية للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك، والذي سبق أن أقره مجلس الأمة في المداولة الأولى بجلسته المعقودة بتاريخ 11/12/2018م.

البند السادس:

مواصلة النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء الموافق 30/10/2018م.

(للنظر في إحالته إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري)

البند السابع: تقارير اللجان عن طلبات التحقيق:

التقرير الأول للجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة بشأن التجاوزات المالية والقانونية والإدارية طبقًا للمحاور الواردة في التكليف الصادر من مجلس الأمة.

التقرير الثمانون للجنة المرافق العامة عن التحقيق في عجز البنية التحتية لاستيعاب الأمطار التي شهدتها البلاد مساء الجمعة الموافق 24/03/2017 والتي كشفت خللًا في شبكة تصريف مياه الأمطار وغرقًا لبعض الأنفاق والطرقات والمنازل الخاصة.

البند الثامن: تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين:

التقرير الحادي والثمانون للجنة المرافق العامة عن الاقتراح بقانون المقدم من بعض الأعضاء بإلغاء القانون رقم (115) لسنة 2014 في شأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

البند التاسع: تقارير اللجان:

التقرير السابع عشر للجنة البيئة عن تكليف مجلس الأمة لها نظر موضوع حماية الحدائق العامة وتنميتها وتطويرها مع التصدي لما حدث من تجاوز في حديقة جمال عبد الناصر بمنطقة الروضة وأي تجاوزات على الحدائق العامة الأخرى.

التقرير الأول للجنة الأولويات بشأن تكليف مجلس الأمة للجنة متابعة إصدار الحكومة اللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة من المجلس والقرارات اللازمة لتطبيقها.

التقرير الرابع عشر بعد المائة للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن تكليف المجلس للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بإعداد تقرير بشأن موضوع قرار دمج ونقل اختصاصات جهاز برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة إلى الهيئة العامة للقوى العاملة.

التقرير الثاني للجنة الإحلال وأزمة التوظيف عن طلبي المناقشة المقدمين من بعض الأعضاء في شأن قضية البطالة بالبلاد لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنها.

البند العاشر: الاقتراحات بقرارات:

اقتراح بقرار مقدم من بعض الأعضاء بإحالة طلب تفسير المواد (108 و110 و111) من الدستور إلى المحكمة الدستورية بما يحقق تجلية الغموض الحاصل بشأنها.

اقتراح بقرار مقدم من العضو مبارك هيف الحجرف بإحالة طلب تفسير المادتين (97 و116) من الدستور إلى المحكمة الدستورية لبيان ما إذا كان يشترط لصحة إنعقاد جلسات مجلس الأمة حضور رئيس مجلس الوزراء أو بعض أعضاء الوزارة.

اقتراح بقرار مقدم من العضو د.عادل جاسم الدمخي بتكليف ديوان المحاسبة التحقق والتفتيش والمراجعة على التعاقدات التي تمت بخصوص أعمال الميكنة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.